

الاستثمار الأجنبي المباشر وفرص الاستفادة منه لتحقيق تنمية اقتصادية في الدول النامية  
- عرض تجربي الصين وماليزيا -

**Foreign direct investment and opportunities for economic development in developing countries**  
**- Presentation of the experiences of China and Malaysia -**

مرياح طه ياسين، باحث، جامعة الجزائر 3  
غوييني العربي، أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3

تاريخ الإصدار	تاريخ القبول	تاريخ الإستلام
2018/11/25	2018/05/22	2017/06/30

**مستخلص:**

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورًا هامًا في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتسعى هذه الدراسة لمعرفة أثر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية بخاصة في جمهورية الصين الشعبية، وماليزيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدوليتين محل الدراسة راجع إلى الجهود التي بذلتها كل منهما في تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية، وتهيئة البنى القاعدية اللازمة بما يتواءم مع متطلبات هذا الاستثمار، وتوصي الدراسة بضرورة استفادة الدول النامية الأخرى من هاتين التجربتين الناجحتين لدولة الصين وماليزيا في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بعدم نسخ التجربة كلية لأن ذلك سيكون دون نفع يذكر نظرا لتباين المؤهلات البشرية والمادية والمالية والثقافية. الكلمات المفتاحية: استثمار، الاستثمار الأجنبي مباشر، تنمية اقتصادية، دول النامية.

**تصنيف JEL: F21:F20**

**Abstract:**

Resulted in foreign direct investment during the second half of the last century an important role in supporting the growth of the economies of developing countries, especially during the past two decades, which witnessed a significant increase in the volume of investment flows, this study sought to determine the effect of attracting foreign direct investment in the economic development of developing countries, particularly in the China and Malaysia. The study concluded that the success of the foreign direct investment in those two countries under study due to the efforts made by each of them in the investment climate through create a series of laws issue and provide incentives tax alluring, and the creation of grassroots structures necessary in line with the requirements of this investment. The study recommends the need to take advantage of other developing countries from these Successful experiences of China and Malaysia's in the field of attracting foreign direct investment in order to achieve economic and social development, so as not to copy the experience college because that would be little changed due to the variation of human, material and financial and cultural qualifications benefit.

**Keywords:** investment, foreign direct investment, economic development, developing countries.

**Jel Classification Codes :** F20 ; F21

تعرف البيئة الدولية الراهنة احتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة و خلق المزيد من فرص العمل التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق .

وقد تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بالاستثمار في دول العالم نظرا لكونها تتنافس وتبحث بجد عن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه بأصوله المادية الملموسة وأصوله غير الملموسة يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متمثلة في تأثيره على النمو الاقتصادي كما يمكن أن يسهم بشكل مباشر وغير مباشر من خلال إدخال التقنية الحديثة، وتوفير فرص العمل لمواطني البلد المضيف للاستثمار، بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والإدارية، كما يساعد هذا النوع من الاستثمار الدول المضيفة على زيادة إنتاجها من خلال التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له وهي تكنولوجيا قد لا تكون متاحة تجاريا، خاصة في ظل رفض الشركات المبتكرة بيع تقنياتها عن طريق الترخيص المباشر للشركات المحلية في الدول المضيفة.

كما ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القضايا المهمة التي طغت على اهتمام مفكري ومسؤولي حكومات الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدة تقلص مصادر التمويل المختلفة وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى، فالاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يلعب دورا بارزا واهتماما بالغا في اقتصاديات الدول النامية نظرا لانعكاساته الايجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعند قراءة التاريخ الاقتصادي المعاصر تتضح لنا من التجارب الناجحة في التعامل مع هذا الشكل من الاستثمار الماليزية والصينية في مقدمة الدول النامية حيث التي لم تعد هذه الدول تمثل أسواق استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة فحسب، بل أيضا مجالات خصبة لنشوء هذه الاستثمارات وظهورها، ومصادر حيوية تتدفق منها هذه الاستثمارات عبر مختلف الأسواق العالمية.

مشكلة الدراسة: تعاني الدول النامية من مشكلات عديدة كالبطالة، انخفاض متوسط الدخل الفردي، الفقر، ضعف البنى التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة وتوظف الكفاءات القادرة على التغيير، ونظرا للاختلال الهيكلي الذي تعاني منه هذه الدول الذي ينعكس في ضعف مواردها التمويلية الداخلية وبسبب قلة وصعوبة الحصول على المنح والمساعدات فقد لجأت إلى الاستدانة وهو ما قاده إلى الوقوع في أزمة المديونية وجعل مسيرة التنمية في هذه الدول تواجه تحديات صعبة ومشاكل تحول دون تحقيق أهدافها، ولكن الجدير بالذكر أن بعض من هذه الدول النامية وفي مقدمتها ماليزيا والصين استطاعتا أن تقضي على المديونية وأن تحدث قفزة اقتصادية وهذا بفضل الاعتماد على الاستثمارات الأجنبي المباشر وإدراكها لأهميته البالغة واعتباره أحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية، بحيث بذلت جهودا جبارة في جذب هذا النوع من الاستثمار من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق المستثمرين الأجانب و منحهم الحوافز والضمانات التي تسهل قدومهم ودخولهم إلى السوق المحلي.

ومن خلال ما سبق تتبلور لنا معالم الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية لكل من جمهورية الصين الشعبية

وماليزيا؟

وقد تمخض من خلال هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية الصين الشعبية وماليزيا؟

- كيف يمكن من الدول النامية الأخرى الاستفادة من تجارب كل جمهورية الصين الشعبية وماليزيا في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟
- وللإجابة على إشكالية الدراسة يمكن تجزئة البحث إلى ثلاث محاور أساسية، كما يلي:
- أولا: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ثانيا: التنمية الاقتصادية في البلدان النامية؛
- ثالثا: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية؛
- رابعا: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التجارب الاقتصادية للصين وماليزيا.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية بأخذ تجربي الصين وماليزيا نموذجا بحيث تمكنت هذه الدول من توجيه وتنظيم وتخطيط هذا النوع من الاستثمارات بصورة جيدة باعتباره يشكل ضرورة كبيرة لهذه الدول لتلبية حاجتها من خلال إدخال التقنية الحديثة ونقل المعرفة الفنية والإدارية اللازمة لعملية التنمية في ضوء غياب أو نقص مصادر التمويل الأخرى.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:

- تحديد المضامين والدلالات النظرية والعلمية للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية؛
- التعرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لجمهورية الصين الشعبية وماليزيا؛
- التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية بخاصة الصين وماليزيا التي شكلت تجربتهما تجربة فريدة في جذب هذا النوع من الاستثمار وانعكاساته على تنميتها الاقتصادية؛
- تقديم مجموعة من التوصيات لاستفادة الدول النامية من التجارب الناجحة للصين وماليزيا في مجال دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع يفرض علينا توظيف المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الوصف الدقيق والتفصيلي من أجل الوصول إلى نتائج علمية بطريقة موضوعية ويظهر جليا إتباع هذا المنهج من خلال وصف وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر والتطرق إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة به، كذا عرض تجارب ناجحة للدول النامية ونخص بالذكر الصين، ماليزيا في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

أولا: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: تعددت التعاريف التي أسندت لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعرف على أنه الاستثمار الذي يتضمن ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الإرباح غير الموزعة، وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات (مصطفى بابكر، 2004، ص ص 2-3)، ويعرفه صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر في دليل ميزان المدفوعات على أنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن لإم للشركة المستثمرة ، وذلك بهدف ممارسة قدرا من التأثير على عمليات تلك المشروعات ، ويكون الاستثمار المباشر أجنبيا عند امتلاك المستثمر الأجنبي على الأقل 10% من رأس مال تلك المشروعات ، على أن ترتبط تلك الملكية بالقدرة على التصويت والتأثير في مجلس الإدارة (104 : p, 2002, Sandrine Levasseur) ، أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) فيعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي ، يقوم على أساس علاقة طويلة المدى تعكس المصالح الدائمة والقدرة على

التحكم الإداري بين الشركة المستثمرة (الدولة إلام) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (الدولة المضيفة)، حيث تقوم الشركة المستثمرة بالمساهمة أو الامتلاك أصولاً في مشروع في دولة أخرى، على أن لا تقل نسبة الملكية 10% من الأسهم أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة (حسان خضر، 2004، ص: 4)، منظمة التجارة العالمية (OMC) فتعرفه بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه (هيل عجي جميل، 2002، ص: 52).

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي (بن عيشي عمار، 2011، ص 2):

- الاستثمار الخاص: يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساساً في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصاً في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحاً ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان؛
- الاستثمار الثنائي: ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعني الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية: تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الإلكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

#### ثانياً: التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

تعتبر التنمية الاقتصادية وسيلة للخروج من التخلف وكهدف تسعى الدول النامية لتحقيقه تتداخل مع عدة مفاهيم: كالنمو، التطور والتطوير، التغيير والتغيير والتحديث والإصلاح، وعليه فإن مفاهيم التغيير، النمو، التطور هي مفاهيم تلقائية ولكنها مختلفة في نتائجها، فالنمو قد يكون إيجابياً وقد يكون سلبياً إذا تم على أسس خاطئة ولا بد أن يكون بالزيادة الكمية في موضوع الحالة التي يقع عليها الفعل، أما التطور فنتائجه إيجابية بالضرورة، في حين أن التغيير هو تعبير عن حالة تحول تلقائية بكافة أشكالها ونتائجها، وإذا انتقلنا إلى التمييز بين المفردات الأخرى نجد أن التغيير يعبر عن أية عملية تحول إرادية ومهما كانت عشوائية أو عقلانية ومهما كانت نتائجها إيجابية أو سلبية، أما المفاهيم الأخرى فتعبر عن عملية تحول إرادية واعية ذات نتائج إيجابية دائماً، إلا أن الإصلاح يعبر عن ظاهرة جزئية تهدف إلى إعادة الموضوع إلى سيرته الأولى، أما التحديث فيكون بالنسبة للظواهر التي تكون موجودة أصلاً إلا أن تقادمها أصبح يستوجب إعادة النظر فيها لجعلها أكثر معاصرة، وفيما يتعلق الأمر بالتنمية والتطوير فقد درج العمل على ترادفهما إذ يعبران عن عملية كلية وشاملة تهدف إلى تحقيق إنشاءات وعمليات جديدة، فالتنمية تعتبر عملية متعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، أي أنها عملية خفض أو القضاء على الفقر، سوء توزيع الدخل، البطالة، بعد أن كانت تعني النمو الاقتصادي (أمال براهيمية، 2006، ص ص 2-3).

وما تجدر الإشارة إليه أن التنمية ليست تركيبة من الإجراءات والسياسات الموحدة والمعروفة والتي تقضي على التخلف في البلدان النامية، بل على كل بلد اتخاذ النموذج التنموي الذي يتناسب مع ظروفه وإمكاناته وتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة القصيرة والبعيدة المدى والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. من هنا تبرز أهمية التخطيط للتنمية باعتباره أسلوب علني للتحكم في الحركة العامة المستقبلية.

ولقد أدت الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ابتداءً من النصف الثاني من القرن الماضي إلى دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، ويبرز هذا الاتجاه في الزيادة بانتهاج اقتصاد السوق في معظم هذه الدول، وتحرير نظم التجارة والاستثمار، ويعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" عن ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم والشركة أو الوحدة الإنتاجية في قطر آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم 50%، وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها تضمن في أغلب الأحيان تبعية الفرع أو الشريك في مجال الأبحاث والتصاميم التي تتولاها الشركة، وخضوع عملية تنظيم الإنتاج والتوريد والتسويق، والمبيعات إلى مصالح الشركة الأم، ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية بطريقة إيجابية، وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرة، فالمستثمرين الأجانب يجلبون مواد جديدة نادرة، رأس المال، التكنولوجيا، الإدارة، ومهارة التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة وتحسين الكفاءة ومن فرص العمل ويحسن توزيع الدخل (أمال براهمية، 2006، ص ص 9-11).

### ثالثاً: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

أدت حركات التحرر الوطني والاستقلال خلال عقدي الخمسينات والستينات إلى تأميم ومصادرة الاستثمارات الأجنبية وفرض الحراسة والمشاركة في الأرباح، وظل الاستثمار المباشر ضئيلاً مع ابتعاد بلدان نامية متعددة عنه لأسباب إيديولوجية، ومن هنا جاء تفضيلها للقروض الخارجية. وتتميز الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقد الستينات بتركزه في صناعات إحلال الواردات بسبب إتباع معظم البلدان النامية استراتيجيات تنمية متجهة إلى الداخل، إذ مارست الحكومات دوراً نشطاً في تنظيم وتوجيه أنشطة القطاع الخاص، وخلقت أسواق محلية محمية من الواردات الأجنبية مما أعطى حافزاً لنقل الإنتاج إلى داخل هذه البلدان بدلاً من محاولة التصدير لها، وكان هذا الحافز أقوى ما يكون في بلدان كالبرازيل والمكسيك ذات الأسواق الداخلية الكبيرة. كما استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية، ففي بداية التسعينات فإن حصة الدول النامية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد منها كانت أكبر من حصتها في الصادرات العالمية حوالي (30%) أما نصيبها من الاستثمار الأجنبي الصادر فمثل حوالي نصف حصتها من الصادرات العالمية، وقد استطاعت الدول النامية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، واستمر هذا الاتجاه المتزايد منذ بداية التسعينات وهو ما جعل منها قوة رئيسة في الاستثمار الأجنبي المباشر وترجع هذه الزيادات السنوية المتعاقبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الاقتصاديات إلى حد كبير إلى الجاذبية المتنامية لسنغافورة والصين التي مثلت البلد المضيف الثاني للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم سنة 1994، مستقبلة حوالي 33% من تدفقاته نحو البلدان النامية، وساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في زيادة اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ولكنه اندماج غير متوازن، حيث يتسم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بالتركيز الشديد، فعشر دول منها تلقت حوالي ثلثي إجمالي رصيد العالم النامي، أما بالنسبة لرصيد

الاستثمار الصادر، مؤسسات الدول النامية لا تمثل سوى 6% من إجمالي رصيد العالم. وهو ما يدل على تفوق القدرة التنافسية لمؤسسات الدول المتطورة.

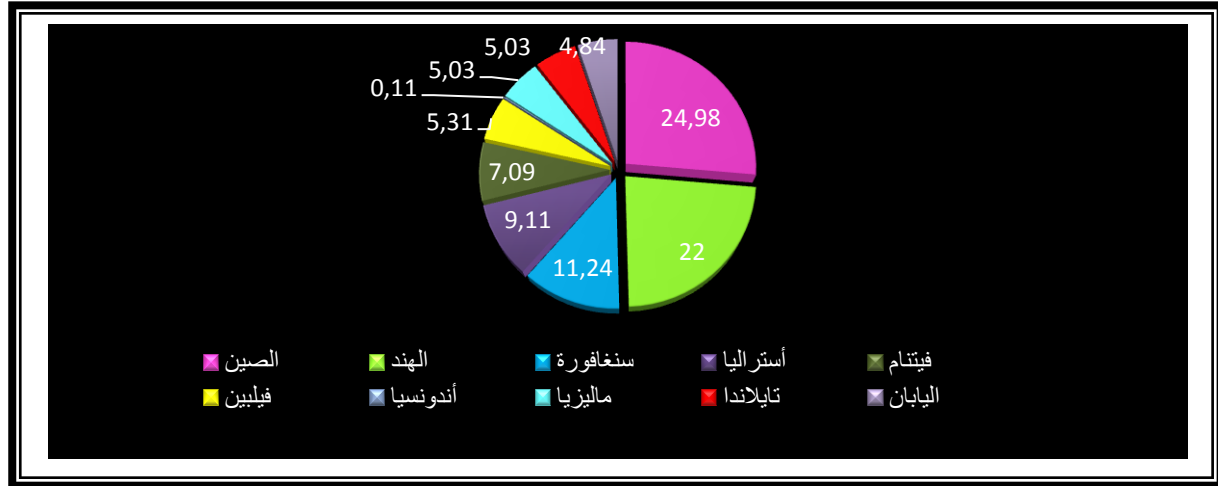
وقد كان إقليم آسيا ودول الباسفيك، أكثر الدول النامية استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وسنئين أهم الدول العشرة المستضيفة والمصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول آسيا والباسفيك، وذلك حسب إحصائيات تقرير البنك الدولي لسنة 2016، من خلال الجدولين المواليين:

#### الجدول رقم (01): أفضل عشرة دول مستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول آسيا والباسفيك لسنة 2015

الدولة	عدد المشاريع
الصين	789
الهند	697
سنغافورة	355
أستراليا	288
فيتنام	224
فيليبين	168
اندونيسيا	166
ماليزيا	159
تايلاند	159

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على [http://forms.fdiintelligence.com/report2016/files/The\\_fDi\\_Report\\_2016.pdf](http://forms.fdiintelligence.com/report2016/files/The_fDi_Report_2016.pdf)

#### الشكل رقم (01): أفضل عشرة دول مستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول آسيا والباسفيك لسنة 2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على [http://forms.fdiintelligence.com/report2016/files/The\\_fDi\\_Report\\_2016.pdf](http://forms.fdiintelligence.com/report2016/files/The_fDi_Report_2016.pdf)

يبين الجدول والشكل رقم 01 أفضل عشرة دول مستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول آسيا والباسفيك حيث احتلت الصين، المركز الأول، أما ماليزيا جاءت في المركز الثامن في مجال جذب الاستثمار الأجنبي للمباشر من حيث عدد المشاريع، وعلى الرغم من انخفاض عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا والباسفيك بنسبة 7٪، إلا أن إجمالي استثمار رأس المال ليرتفع بنسبة 29٪ لتصل إلى 320.5 مليار دولار.

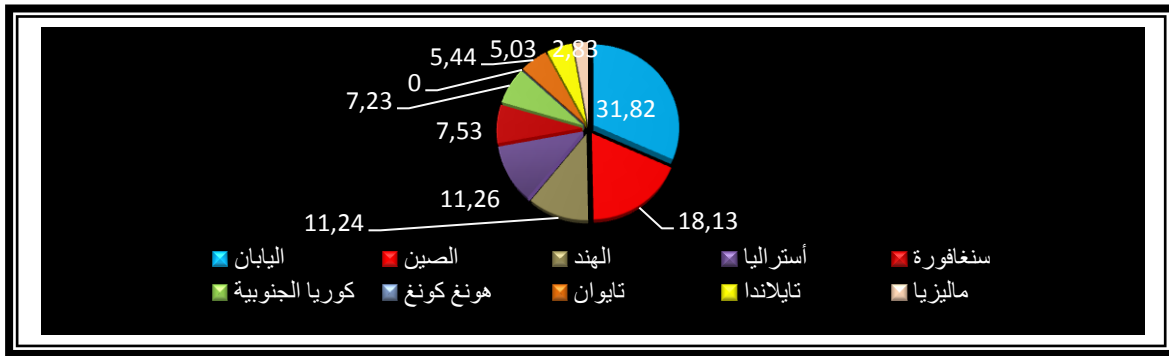
أما أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول آسيا والباسفيك، فيمكن توضيحها كما يلي:

الجدول رقم (02): أفضل عشرة دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول آسيا والباسفيك لسنة 2015

الدولة	عدد المشاريع
اليابان	853
الصين	486
الهند	302
أستراليا	202
سنغافورة	197
كوريا الجنوبية	194
تايوان	146
تايلاند	76
ماليزيا	68

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على [http://forms.fdiintelligence.com/report2016/files/The\\_fDi\\_Report\\_2016.pdf](http://forms.fdiintelligence.com/report2016/files/The_fDi_Report_2016.pdf)

الشكل رقم (02): أفضل عشرة دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول آسيا والباسفيك لسنة 2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على [http://forms.fdiintelligence.com/report2016/files/The\\_fDi\\_Report\\_2016.pdf](http://forms.fdiintelligence.com/report2016/files/The_fDi_Report_2016.pdf)

نلاحظ من الجدول والشكل رقم 02 أن المراتب العشرة الأولى كانت من نصيب كل من اليابان، الصين، الهند، أستراليا وسنغافورة، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان، تايلاند، ماليزيا، متفوقة بذلك على باقي الدول النامية لدول آسيا والباسفيك.

ثالثا: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التجارب الاقتصادية للصين وماليزيا

تعد التجارب الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية وماليزيا في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر من التجارب المميزة والناجحة بما حققته من تنمية في الحياة الاقتصادية وتحديث في الحياة العلمية والتكنولوجية.

1- دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التجربة الاقتصادية الصينية: سيتم معرفة ذلك من خلال تشخيص واقع الاقتصاد الصيني في مرحلة ما قبل هذا الاستثمار، ثم معرفة مساهمة هذا الاستثمار في التنمية الاقتصادية للصين بعد اعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح نحو الأسواق الخارجية.

1-1 تشخيص واقع الاقتصاد الصيني في مرحلة ما قبل هذا الاستثمار: تميزت الصين بامتلاكها حضارة عريقة في التاريخ القديم، ومن ثم سيادة النظام الإقطاعي أكثر من ألفي سنة، وقد أثر سلباً على اقتصادها، بعدها تحولت إلى مجتمع شبه مستعمر وشبه إقطاعي خلال أكثر من مئة سنة منذ نشوء حرب الأفيون سنة 1840 ما أدى إلى تعرضها إلى غزو مستمر، ولهذا واجهت جمهورية الصين الشعبية منذ قيامها سنة 1949 وضعاً اقتصادياً متخلفاً، فشقت الحكومة الصينية طريقاً صعباً في سياسة التحويل الاشتراكي وتبنيها نظلم التخطيط المركزي للاقتصاد وسياسة العزلة النسبية في ضوء إستراتيجية تركزت على سياسة الاعتماد على الذات لتحقيق سياسة القفزة الكبرى باستثناء فترة الخطة الاقتصادية الخمسينية (1953-1957) التي انحصرت علاقتها المفتوحة مع الاتحاد السوفييتي ودل أوروبا الشرقية، وعلى تلك الأسس مرت الصين في مرحلة التحويل الاشتراكي (1949-1976) التي سبقت الاستثمار الأجنبي المباشر بأحداث مهمة أثرت على مسارها الاقتصادي أبرزها (عدنان مناتي صالح، بدون تاريخ، ص 370-371):

- الصراع (الصيني- السوفييتي): بأبعاده الإيديولوجية والإستراتيجية والذي بدأت منذ منتصف الخمسينيات القرن الماضي حتى سنة 1989 (عهد غورباتشوف)؛
- سياسة العزلة النسبية عن العالم الخارجي التي اتبعتها الصين حتى سنة 1977 التي عطلتها عن فوائد وفرص يمكن أن تحصل عليها في غياب هذه السياسة؛
- وجود صراعات داخلية في الحزب، الإدارة والجيش ؛
- الثورة الثقافية (1966—1969) حيث بلغ المد الثوري أقصى غاياته؛

لذلك فإن مختلف هذه الأحداث أدت إلى الفشل في البناء الاقتصادي الاشتراكي، وإلى تراكم المشكلات الاقتصادية، وعلى أساس ما تقدم كان لابد من مرحلة جديدة على مستوى الفكر والعمل في سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج، والتي سمحت للاستثمار الأجنبي المباشر على وفق نظرية العمل التي صاغها الزعيم الصيني (دينغ شياوبينغ) 1977، أي بعد وفاة الزعيم الصيني (ماوتسي تونغ).

2-1 مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الصين: اتجه الأساس الفكري للسياسة الاقتصادية منذ قيادة الزعيم (دينغ شياوبينغ) للصين (1977-1997) نحو إلغاء المركزية لإدارة الاقتصاد، وتشجيع على المنافسة، والشروع بنظام السوق الاشتراكي 1993، ولتنفيذ السياسات الاقتصادية الجديدة التي تتطلب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ارتكزت الصين على الآليات الاقتصادية التالية (عدنان مناتي صالح، بدون تاريخ، ص 271-374):

- المناطق الاقتصادية المفتوحة: موقعها الساحل الجنوبي الصيني بوصفها منافذ ناقله للتكنولوجيا، وتمثل الآلية الأساس لتلك السياسات والجغرافية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تنمية الإنتاج التصديري، ومناطق التنمية الاقتصادية والتحديث العلمي التكنولوجي.
- الشركات الأجنبية: تعد من الوسائل الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر لتطبيق السياسات الاقتصادية الجديدة؛
- المؤسسات المالية الأجنبية: شكلت القروض التي حصلت عليها الصين من المؤسسات المالية الدولية أداة أخرى لرأس المال، فضلاً عن قيام الصين بإصدار السندات في الدول الأجنبية.
- مناطق التجارة الحرة: اعتبرت كإحدى منافذ الربط التجاري بين الاقتصاد الصيني والاقتصادات العالمية من خلال ممارسة التجارة الدولية، والتخزين الحر، والتصنيع والتصدير بلغت 15 منطقة.
- وتجدر الإشارة إلى أن الصين اعتمدت على عدة أساليب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها:
- الحصول على القروض من الحكومات الأجنبية والمنظمات الاقتصادية الدولية والبنوك التجارية الأجنبية، واعتماد التصدير وإصدار السندات المالية في الخارج؛

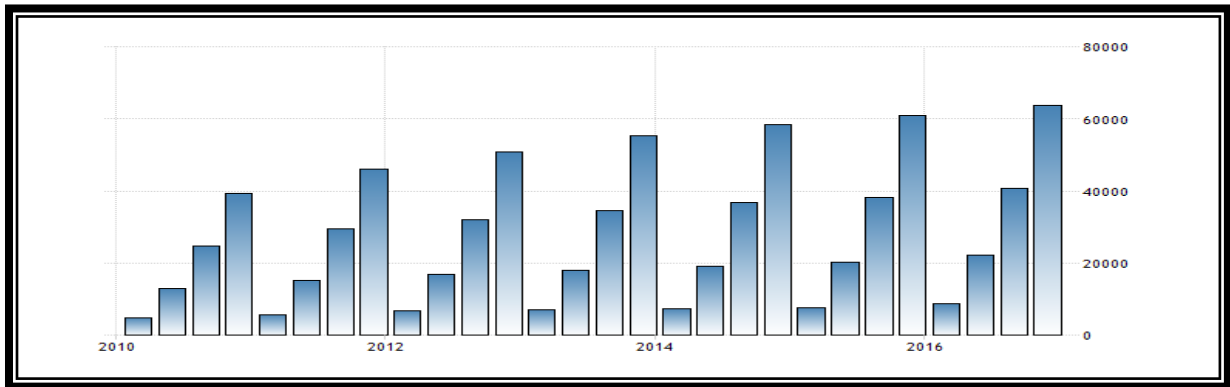


- الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية من خلال إقامة المشاريع المشتركة التمويل أو التعاون، وإقامة مؤسسات أجنبية التمويل وأيضا مشتركة؛
- الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية من خلال إقامة مشاريع الاستئجار من الخارج والتجارة التعويضية والتصنيع وطرح الأسهم في الخارج.

وبذلك اعتبرت الصين أكبر دول العالم جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي سنة 2014 استثمرت فيها 128 مليار دولار في الصين، وذلك وفقا لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية لهذه الدولة من خلال تطوير وتحديث المتغيرات الاقتصادية الأساسية كمعدل الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي 1.8% خلال سنة 2016، وبالنسبة لمختلف القطاعات الزراعية، الصناعية الخدمية، ويمكن تبيان ذلك كما يلي:

**1-2-1 القطاع الزراعي:** تعد الزراعة النشاط الأساسي للحضارة الصينية، حيث يشكل سكان الأرياف حوالي 80% من سكان الصين، وتوظف أكثر من 64% من اليد العاملة. وتحتل الصين المرتبة الأولى في الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم، وقد طبقت الحكومة الصينية عدة برامج وسياسات من أجل تنمية هذا القطاع، ويمكن توضيح نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي هذا القطاع خلال الفترة 2010-2017 كما يلي:

الشكل رقم 03: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي لجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة (2010-2017)

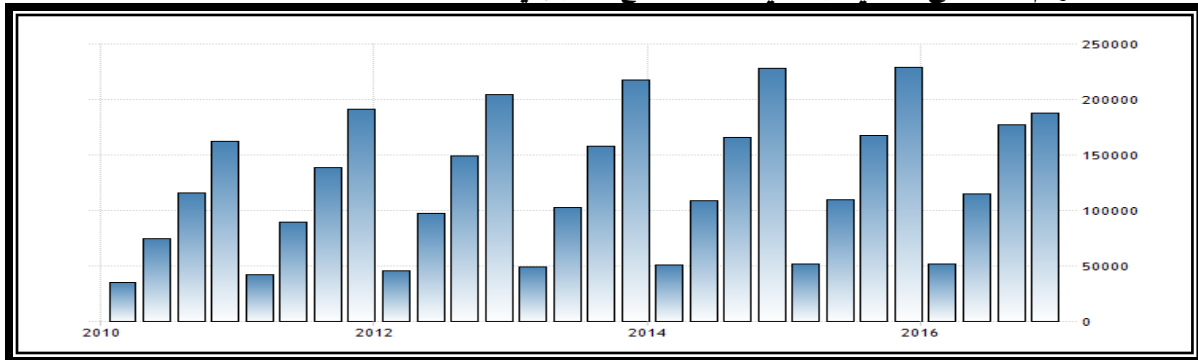


المصدر: <http://ar.tradingeconomics.com/china/gdp-from-agriculture>

من الشكل رقم 03 نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في الصين يعرف ارتفاعا خاصة في بداية سنة 2017 إذ بلغ قيمة 63671 دولار بعدما كان 40666 دولار في أواخر سنة 2016.

**2-2-1 القطاع الصناعي:** بدأت الصناعة الصينية تتطور سريعا اعتبارا من بداية الخمسينات من القرن الماضي، وبعد قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949، بدأت الصناعة الصينية تمر بمرحلة الإنعاش والتنمية الشاملتين. وحتى تطبيق الإصلاح والانفتاح، أسست الصين بصورة أولية نظام الصناعة المتكامل نسبيا. وشهدت صناعة البترول التقليدية والصناعات الكيماوية والالكترونية اللتان تعتبران صناعيتين حديثتين حينذاك شهدت تطورا سريعا نسبيا، وحققت الصناعات النووية والفضائية اللتان تعتبران صناعيتين للعلوم والتكنولوجيا العالية حققتا تطورا اختراقيا، ومنذ أواخر السبعينات من القرن الماضي، شهدت الصناعة الصينية زخم نمو أسرع، وخلال الفترة من عام 1979 إلى عام 2003، بلغ معدل النمو الصناعي السنوي أكثر من 10%، وبعد أكثر من خمسين عاما من النمو الصناعي، ازداد حجم الإنتاج الصيني للمنتجات الصناعية الرئيسية بعشرات الأضعاف حتى بمئات الأضعاف لبعضها، كما نما أيضا الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الشكل رقم 04: الناتج المحلي الإجمالي من التصنيع لجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة (2010-2017)

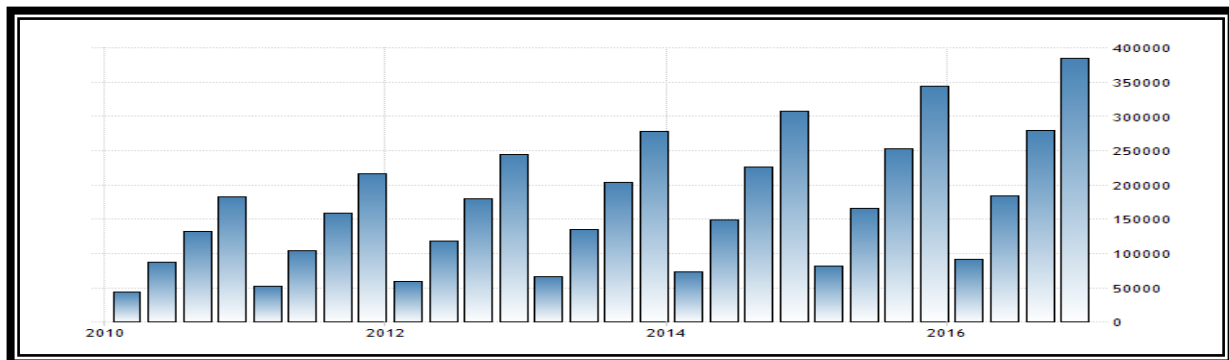


المصدر: <http://ar.tradingeconomics.com/china/gdp-from-manufacturing>

من الشكل رقم 04 نلاحظ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي من التصنيع في جمهورية الصين الشعبية يشهد تذبذبا، بمعنى أن هناك تباطؤ طفيف نوعا ما في نمو هذا القطاع قد يعود ذلك وسط تشبع إنتاجي في السوق وتراجع الطلب على الصادرات، ولكن رغم ذلك فقد تجاوزت مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي 25%.

1-2-3 القطاع الخدماتي: يعتبر هذا القطاع له أهمية بالغة في الصين، فهو يشهد ارتفاعا ملحوظا، ففي سنة 2015 قفزت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى 50.5% متجاوزة مستوى 50% للمرة الأولى، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم 05: الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات لجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: <http://ar.tradingeconomics.com/china/gdp-from-services>

يبين الشكل رقم 05 الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات حيث نلاحظ أن مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي زادت بمقدار عشر نقاط مئوية عن مساهمة القطاع الصناعي، ما يدل على أن هذا القطاع أصبح له دور حيوي في الاقتصاد الصيني.

2- دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التجربة الاقتصادية الماليزية: سنقوم أولا بتشخيص واقع الاقتصاد الماليزي في مرحلة ما قبل هذا الاستثمار، ثم معرفة مساهمة هذا الاستثمار في التنمية الاقتصادية لماليزيا.

1-2-1 تشخيص واقع الاقتصاد الماليزي في مرحلة ما قبل هذا الاستثمار: تقع ماليزيا في الجنوب الشرقي لقارة آسيا، وهي تشمل 13 ولاية، وثلاثة أقاليم، وتعتبر كوالالمبور هي المدينة العاصمة الرسمية لها وأكبر مدينة فيها، كما تبلغ مساحتها حوالي

329.845 كيلومتراً مربعاً ( نائلة محمد أبو هليل ، 2017)، لم يكن لماليزيا وجود كدولة موحدة سنة 1963 إذ شهدت السنوات الأولى من الاستقلال نزاعاً مع أندونيسيا، كما خرجت سنغافورة من هذا التوحيد 1965 وشهدت صراعات عرقية وعمال شغب عرقية في سنة 1969، حيث كان الاقتصاد الماليزي بسيط جداً، إذ اكتشف القصدير في ماليزيا في القرن السابع عشر عند استحواذ بريطانيا على الأراضي الماليزية، إذ باسروا بزراعة شجر المطاط (الذي يستخرج منه المطاط الطبيعي)، وشجر النخيل (الذي يستخرج منه زيت النخيل) كباقي المستعمرات البريطانية في المنطقة. ومع مرور الزمن إلى عهد ليس ببعيد أصبحت ماليزيا مصدرة لهذه السلع الثلاث، وقد النظام الذي ورثته ماليزيا عن بريطانيا قسم الشعب إلى 03 أقسام ( علي احمد درج ، بدون تاريخ، ص 1363):

- الصينيون: الذين يمتنون الزراعة والصناعة وهم أقل أغنى طبقة في المجتمع الماليزي؛
- الهنود: الذين يمتنون الزراعة والطب والتعليم وهم أقل من مستوى من الصينيين؛
- الشعب الأصلي(البيومترا): وكانوا يعيشون في قرية شعبية ومهنتهم الزراعة وهم أكثر فقرا.

حددت الدراسات الإحصائية أن نسبة السكان تحت خط الفقر بلغ في حدود 75% من السكان، ومع سير الدولة نحو الاستقلال بدأت الحكومة بتنفيذ الخطة الاقتصادية الخمسينية لتنفيذ سنة 1965، بعد أن جاءت حكومة وطنية لتحكم ماليزيا.

2-2 مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في ماليزيا: بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها سنة 1958 اعتمدت إستراتيجية تنمية تركز على احلال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، غير أن هذه الإستراتيجية لم تفلح بسبب ضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي وبالتالي فلم يكن لها أثر على الطلب على العمالة أو خلق قيمة مضافة عالية، لذلك اعتمد هذا البلد في عقد السبعينات خطة تنمية تعتمد على دور كبير للقطاع العام مع التركيز على التصنيع الموجه للتصدير عن طريق صناعة المكونات الإلكترونية وتحسن توزيع الكثيفة العمالة، وكان من نتائج هذه الخطة تخفيض معدلات البطالة، وتحسين توزيع الدخل، وبلوغ معدل نمو يساوي 8% سنويا في المتوسط مع استقرار معدل التضخم في حدود 5%.

كما حرصت سياسة ماليزيا على إقامة مناخ استثماري جاذب للمبادرات الفردية الوطنية والأجنبية مما سمح لها بتحقيق انطلاق اقتصادي عجيب، ونضيف أن الاقتصاد الماليزي اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار، كما من أساسيات الانطلاق الاقتصادي لهذه الدولة التركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الاستفادة من المزايا المرافقة لها (مع الإشارة إلى أنها تعاملت بحذر شديد مع هذه الاستثمارات حتى منتصف الثمانينات ثم سمحت لها بالدخول بشكل واسع)، وفي سبيل ذلك فقد عمل هذا البلد على تهيئة المناخ الملائم لجذبها، حيث خفف قواعد الملكية ومنح المستثمرين الأجانب مزايا ضريبية، وقام بإلغاء ضريبة الأرباح مع تخفيف الحماية الجمركية وخفض الرسوم على الواردات، وأدت هذه الإجراءات إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا لتصبح سنة 1991 في المركز الثالث بين الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (منى قاسم، 1999، ص 177)، وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الدافع الرئيسي للنمو في قطاع التصنيع بماليزيا، حيث نما هذا الاستثمار خلال خطة التنمية الخامسة خلال الفترة من 1990-1986 بمعدل 79% سنويا في قطاع التصنيع، وشكل 59% من إجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع للفترة المذكورة (زيدان محمد، 2004، ص 34).

ويمكن تلخيص أهم المحفزات التي أقرتها السلطات الماليزية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي ( محمد بوجلال، 2001، ص ص 8-9):

- سياسة رسمية جادة لجلب المستثمرين الأجانب؛
- المحفزات الضريبية المتضمنة في القوانين الجبائية والجمركية كقانون الجباية التجارية لسنة 1972؛

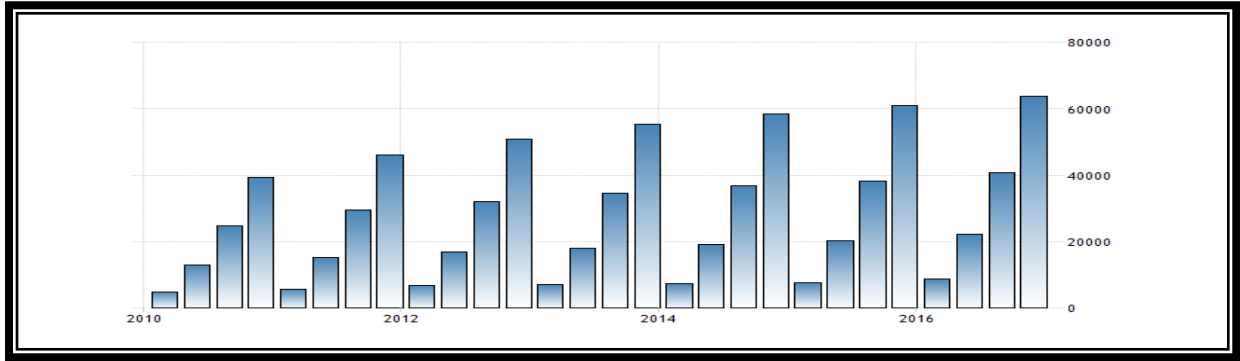
وتحتل الاستثمارات في مجال التكنولوجيا وميادين البحوث والتطوير بتحفيزات هامة، كالإعفاء الضريبي المضاعف، بالنسبة لمصاريف البحث، والإعفاء الجمركي للألات والتجهيزات، وحتى المواد الأولية التي تستعمل لأغراض البحث وسجل في الفترة 1995 إلى 2000 استفادة 47 مشروع بحث بمبلغ قدره من 244 مليون دولار من هذه التحفيزات. ومن بين التحفيزات التي أقرتها ماليزيا أيضا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (زيدان محمد، 2004، ص ص 138-139):

- تحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، حيث يسمح قانون تشجع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على 100% من حقوق الملكية في شركاتهم متى قاموا بتصدير 80% فما فوق من منتجات تلك الشركات.
- قامت الحكومة الماليزية بعقد اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة تتعلق بحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري .

سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر كان لها دور كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي حيث بلغ 4.7% في سنة 2015، وبالنسبة لأثر هذا النوع من الاستثمار على القطاعات الزراعية، الصناعية، الخدماتية التي تعتبر من القطاعات الأساسي في الاقتصاد الماليزي، يمكن توضيح ذلك كما يلي:

2-2-1 القطاع الزراعي: تعتبر ماليزيا واحد من الدول الزراعية الرئيسية في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث يشكل القطاع الزراعي في ماليزيا أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، حيث يستقطب هذا القطاع العديد من الأيدي العاملة المحلية والأجنبية، ونتيجة للتطور الملحوظ في القطاع الزراعي في ماليزيا، ويعمل 16% من سكان ماليزيا من خلال بعض أنواع الزراعة (قناة ودي، 2017)، كما تحتل الزراعة في هذه الدولة 12% من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الشكل رقم 06: الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة لدولة ماليزيا خلال الفترة (2010-2017)

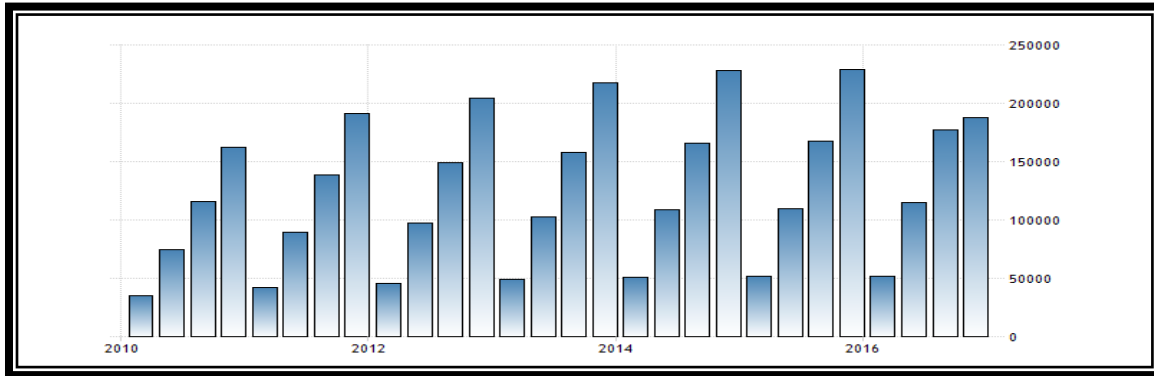


المصدر: <http://ar.tradingeconomics.com/malaysia/gdp-from-agriculture>

2-2-2 القطاع الصناعي: تعد ماليزيا مركزاً تجارياً منذ قديم الزمان، حيث تناقلت العديد من السلع كالخزف والتوابل، وكان هذا قبل ظهور كلاً من ملقا وسنغافورة على الصعيد الاقتصادي، ومع مرور الوقت وبعد التعرض للعديد من العراقيل التي تمثلت بالسيطرة البريطانية على الملايو أصبحت ماليزيا من أكبر الدول المنتجة في العالم، فصدرت القصدير والمطاط وزيت النخيل، فكانت هذه السلع الثلاث كفيلاً بدعم وتطوير المستوى الاقتصادي في ماليزيا خلال منتصف القرن العشرين، أما في وقتنا هذا تطوّرت أكثر وأكثر في المجال الصناعي ما انعكس إيجاباً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نحو 14.215 دولار في سنة 2008، وقد احتلت ماليزيا في العام 2007 المرتبة 34 في الناتج المحلي الإجمالي بحسب صندوق النقد الدولي واحتلت المرتبة 18 عالمياً من حيث حجم الصادرات في العام 2004 حيث بلغ حصتها 126.5 مليار دولار متصدرة بذلك

دول العالم الإسلامي، كما احتلت في العام نفسه المرتبة 20 عالميا من حيث حجم الواردات متصدرة جميع دول العالم الإسلامي، أما من حيث الواردات فقد احتلت ماليزيا في 2006 المرتبة الأولى في العالم الإسلامي والمرتبة 22 عالميا، وظهر المؤشر السنوي للتنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن ماليزيا احتلت المرتبة 63 في العام 2007، وبالرغم من هذه المرتبة المتوسطة نسبيا قياسا بالمؤشرات الأخرى، إلا إن التصنيف نفسه جعلها من الدول ذات التنمية المتقدمة ( محمد نجيب السعد، 2017)، ويمكن توضيح نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع خلال الفترة (2010-2017) في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: الناتج المحلي الإجمالي من التصنيع لدولة ماليزيا خلال الفترة (2010-2017)

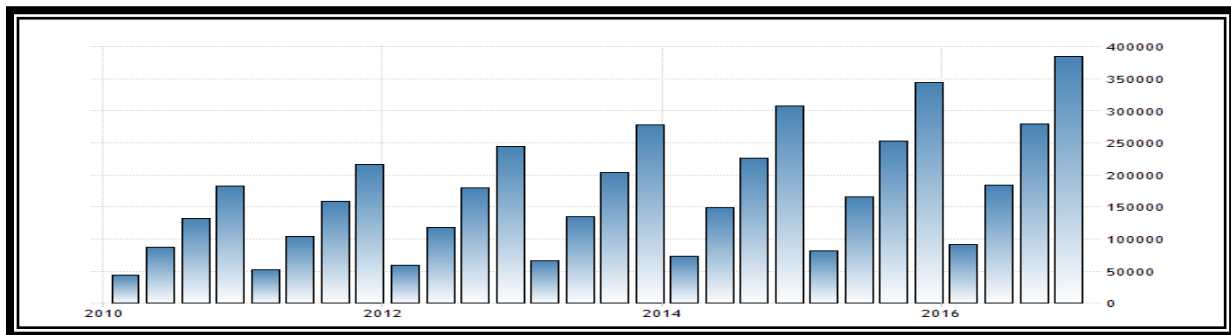


المصدر: <http://ar.tradingeconomics.com/malaysia/gdp-from-manufacturing>

من الشكل رقم 07 نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي من التصنيع في ماليزيا قد تطور بشكل ملحوظ، حيث بلغ النصيب الإجمالي المحلي للقطاع الصناعي 40%، مما جعلها تصبح دولة مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية، صناعة السيارات وتصديرها للدول الأخرى، صناعة زيوت النخيل، المطاط، النسيج والملابس.

3-2-2 القطاع الخدماتي: للقطاع الخدماتي أهمية كبيرة في الاقتصاد الماليزي، فهو يشهد ارتفاعا ملحوظا، ففي سنة 2015 قفزت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا إلى 48% متجاوزة بذلك القطاعين الزراعي والصناعي، ويمكن توضيح نمو الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات لدولة ماليزيا (2010-2017) في الشكل الموالي:

الشكل رقم 08: الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات لدولة ماليزيا (2010-2017)



المصدر: <http://ar.tradingeconomics.com/malaysia/gdp-from-services>

يتبين من الشكل رقم 08 أن الناتج المحلي الإجمالي من القطاع الخدماتي لماليزيا قد تضاعف حجمه، ويعود ذلك إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الماليزية حيث تحركت سياساتها في السنوات الأخيرة نحو التركيز تطوير قطاع الخدمات. نتائج وتوصيات:

### 1- نتائج الدراسة: يمكن عرض نتائج الدراسة كما يلي:

- ما يزال الجدل قائماً فيما يتعلق بشأن أهمية وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدول النامية، ولن ينتهي طالما ظل الخلاف قائماً بين أهداف ومصالح أطراف الاستثمار المختلفة، وإن كان هذا الاستثمار قد مارس دوراً فعالاً في اقتصاديات بعض الدول النامية بخاصة الصين وسنغافورة؛
- السماح بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر دون شروط ضامنة تخدم مصالح الدول المضيفة ينعكس سلباً على اقتصاديات الدول النامية خاصة في مجال تحديد مسألة تحديد حجم، نوع الاستثمار وفروع الاقتصاد التي ينشط فيها؛
- للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في خدمة البلد النامي وتطوير اقتصاده، فضلاً عن التحديث العلمي والتكنولوجي، بالرغم من ظهور بعض المشكلات الاقتصادية وغير الاقتصادية؛
- تعتبر سياسات الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح نحو الخارج تشكل تمهيدات ضرورية وأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية؛
- نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية الصين الشعبية وسنغافورة راجع للجهود المعتبرة التي قامت بها حكومتها من خلال توفير المناخ الاستثماري والبيئة الاقتصادية الملائمة لنجاح هذا النوع من الاستثمار.

2- توصيات الدراسة: من خلال تحليل تجربة (الصين-ماليزيا) في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تقديم جملة من التوصيات من أجل استفادة الدول النامية الأخرى من هذه التجارب الناجحة، كما يلي:

- العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير مناخ استثماري وبيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة من أجل الوصول إلى التأثير الإيجابي لهذا الاستثمار على التنمية الاقتصادية للدول النامية فضلاً عن توفير الأمن والاستقرار؛
- ينبغي على الاستثمار الأجنبي المباشر مراعاة خصائص البلد النامي ومستوى تطوره الاقتصادي باعتبار ذلك من الآليات الأساسية التي من الضروري مراعاتها؛
- إنشاء بنك معلومات متطور في خدمة المؤسسات الراغبة في الاستثمار في الدول النامية يكون بمثابة قاعدة معطيات تزودها بالفرص المتاحة مع توفير البنى التحتية وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي؛
- من الضروري عدم تدخل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر سيادة الدولة، وأن لا يؤثر على القرارات السياسية في شروط التعاقد المستثمر مع البلد المضيف؛
- زيادة النفقات على البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية لمختلف المجالات؛
- ضرورة استفادة الدول النامية الأخرى من هاتين التجربتين الناجحتين لدولة الصين وماليزيا في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بعدم نسخ التجربة كلية لأن ذلك سيكون دون نفع يذكر نظراً لتباين العوامل المتغيرات بعضها يرجع إلى الدول المضيف وخصائصه وأهدافها.. الخ، أما البعض الآخر فيرجع إلى الطرف الأجنبي سواء كانت شركة متعددة الجنسيات أو حكومتها الأم.

## قائمة المراجع:

1. أمال براهيمية، ظريفة سلايمية، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية،-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.
2. بن عيشي عمار، بن إبراهيم الغالي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.
3. التطور في القطاع الزراعي، قناة ودي، نقلا عن الرابط التالي:
4. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
5. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 01، السداسي الثاني، 2004.
6. عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، ص 370-371 بتصرف.
7. علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة التطبيقية، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 23، العدد 3.
8. محمد بوجلال، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد العالمي-التجربة الماليزية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 29-30 أكتوبر 2001.
9. محمد نجيب السعد، من تجارب الشعوب.. قصة النجاح الماليزية، جريدة الوطن، نقلا عن الرابط التالي:
10. مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعدته المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، بمصر، 24-28 يناير 2004.
11. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1999.
12. نائلة محمد أبو هليل، الصناعة في ماليزيا، نقلا عن الرابط التالي:
13. هيل عجي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ومحدداته، مجلة اريد للبحوث والدراسات، العدد 1، جامعة اريد الأهلية، الأردن، 2002.
14. Sandrine Levasseur , **investissement directs a l'étranger et stratégies des entreprises multinational** , Revue de l'OFCE , n35, 2002 , P 104.
15. <http://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%D9%81%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7> , le 10/02/2017, 15:56 pm.
16. <http://alwatan.com/details/4456>, le 13/02/2017, 16:15 pm.
17. <http://www.woody.my/P.aspx?id=626> le 13/02/2017, 13:37 pm .